

تفعيل الشراكة المغاربية الأوروبية

دعم حسن الجوار وتقليص التوترات وتعزيز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

وذلك وفق تمش يتسم بالتدرج ويرتكز على دعم الحوار الثقافي والحضاري وترسيخ دعائم التنمية المتضامنة.

والاضفاء المزيد من النجاعة على هذا التمشي دعا رئيس الدولة في الخطاب الذي توجه به الى المشاركين في الندوة الدولية للتجمع الدستوري الديمقراطي بمناسبة الذكرى السادسة عشرة للتحويل الى التامل في مسار برشلونة من اجل تصويب مقاربتة لقضايا المنطقة بما يأخذ في الاعتبار التحولات الحاصلة في العلاقات الدولية والتوازنات العالية الجديدة الى جانب تغير خارطة الفضاء الاورومتوسطي من خلال توسع الاتحاد الاوروبي.

واكد رئيس الدولة في هذا الصدد على شمولية هذه المقاربة وعدم اقتصرها على البعدين الاقتصادي والامني بما يسمح بمزيد العناية بالابعاد الاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية ويضمن بالتالي تكافؤ الفرص امام شعوب المتوسط وجنوبه ويعطي بعدا انسانيا لهذا المشروع المصيري المشترك. وستكون قمة تونس فرصة قيمة لتعميق التفكير حول جملة هذه المقترحات وغيرها من المسائل المطروحة الى جانب النظر في فكرة «سياسة الجوار» التي عرضها السيد رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية ابان زيارته الى تونس خلال شهر ماي الماضي. وسوف تمكن سياسة الجوار المقترحة من الارتقاء بمكانة الدولة المنخرطة فيها الى مرتبة تقع بين مرحلة مجرد الشريك ومرحلة البلد العضو. وتحضيرا لهذه القمة انعقدت عدة مجالس وزارية تحت اشراف الرئيس زين العابدين بن علي للنظر في تعاون تونس الاقتصادي على المستوى الاقليمي وخاصة في اطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وافاق الحوار والتعاون على المستوى الاورومتوسطي وهو مايكرس الاهمية الفائقة التي يوليها رئيس الدولة لاحكام الاستعداد لهذه القمة بما يضمن نجاحها ويجعل منها منطلقا جديدا لقيام شراكة مغاربية اوروبية ولا سيما على صعيد المنطقة المتوسطة.

والتنمية المشتركة وحقوق والتزامات المهاجرين واندماجهم وتنقل الاشخاص.

كما اتاح اجتماع وزراء خارجية الدول الاعضاء في حوار كزائد 5 في باريس في اكتوبر الماضي التحضير لقمة تونس التي تعد موعداً جدي هاماً إذ ستمكن من تطوير اسس هذا الحوار وتحديد توجهات مشتركة حول الرهانات الكبرى لمنطقة غرب المتوسط. وعلى الصعيد المغاربي عقد وزراء خارجية الدول المغاربية عدة اجتماعات للاعداد لقمة خمسة زائد خمسة وتنسيق المواقف بشأن المسائل المدرجة في جدول اعمالها ولا سيما منها الاجتماع الاخير المنعقد في الجزائر في 22 نوفمبر المنقضي.

دور ريادي لتونس

وقد اضطلعت تونس بدور ريادي في بناء الحوار الاوروبي المتوسطي حيث ما انفكت تسعى الى التقريب بين شعوب ضفتي المتوسط وارساء اندماج اوروبي متوسطي متماسك ومسترابط حيث نادى الرئيس زين العابدين بن علي منذ سنة 1993 من اعلى منبر البرلمان الاوروبي بسترزابورغ بالاسراع في المرور من طور التشاور الى مرحلة تجسيم المخطط المشترك وذلك من خلال ابرام عقد اوروبي متوسطي للتنمية والتضامن كما كانت تونس في طليعة دول مسار برشلونة في عام 1995 الذي ينص على اقامة شراكة بين دول اوربيا والبحر المتوسط تمهيدا لاقامة منطقة اورومتوسطية للتبادل التجاري الحر في غضون 2010.

وتجسيما لهذا التوجه بادرت تونس الى ابرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الاوروبي سنة 1995 لتكون بذلك اول بلد في الضفة الجنوبية للمتوسط يمضي على هذه الاتفاقية. ويقدر ما فتحت هذه الاتفاقية افاقا عريضة على صعيد الاندماج في الفضاء الاوروبي بقدر ما طرحت العديد من التحديات في مجال تأهيل البنية الاقتصادية والموارد البشرية

تونس (وات) تستعد تونس يومي 6 و 5 ديسمبر الجاري لاحتضان قمة الحوار المغاربي المتوسطي كزائد 5 وذلك بمبادرة من الرئيس زين العابدين بن علي.

وتجمع هذه القمة الاولى منذ انطلاق هذا المسار في روما في التسعينات كلا من تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا عن الجانب المغاربي وفرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا عن الجانب الاوروبي.

وستنكب هذه القمة على درس محاور اساسية كبرى تتعلق بالامن والاستقرار والتشاور السياسي والتعاون الاقتصادي والاندماج الاقليمي فضلا عن المحور الاجتماعي والمحور الثقافي والانساني.

ويهدف هذا المسار الذي يتميز بطابعه الشمولي الى رعاية حوار فاعل بين الاطراف المعنية في المنطقة المتوسطية بما يدعم التعاون والتضامن في منطقة غرب المتوسط على غرار مسار الاندماج والتعاون في الفضاء الاوروبي خاصة وان اعلان روما التأسيسي لهذا الحوار قد ابرز ثراء تجربة الاندماج الاوروبي وتجربة الاندماج المغاربي واسهامهما في تقليص التوترات ودعم حسن الجوار والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد التقى وزراء خارجية الدول المعنية بهذا الحوار منذ اعلان روما في عدة مناسبات نذكر منها الجزائر في اكتوبر 1991 ولشبونة في جانفي 2001 وطرابلس في ماي 2002 وسانت ماكسيم في فرنسا في افريل 2003 وقد تبنت ندوة سانت ماكسيم جملة من التوصيات شددت على اهمية مسار هذا التعاون بوصفه فضاء سياسيا متميزا. كما حيا الوزراء نتائج وتوصيات ندوة تونس الوزارية الجهوية حول الهجرة التي انعقدت في اكتوبر 2002 والتي توجت باعلان تونس حول الحوار في مسائل الهجرة خاصة في ما يتعلق بملف الهجرة غير المنظمة والهجرة